

تحليل اتجاهات الإنتاج الصناعي في الجزائر: الفترة ما بين 2013 و2022 Analysis of Industrial Production Trends in Algeria: The Period from 2013 to 2022

د.مزواغي جيلالي¹، د.بلفضيل كمال²

1 مخبر استراتيجيات التحول الى اقتصاد اخضر (STRATEV)، جامعة غليزان،

Djilali.mezouaghi@univ-relizane.dz

2 جامعة غليزان، الجزائر، kamel.belfodil@univ-relizane.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

Abstract :

This study aimed to analyze the trends in industrial production and employment in Algeria between 2013 and 2022, focusing on the impact of different sectors on the national economy. Quantitative data analysis methods were employed, collecting and analyzing information related to the economic indicators of each sector.

The study concluded that there is a notable variation in growth among sectors, with the mining and quarrying sector recording increases in production and employment, while industries such as steel and leather experienced significant declines. The results also highlighted the importance of enhancing economic diversification and increasing investments in promising sectors, such as food industries and construction materials, to support economic sustainability and improve overall industrial performance.

Keywords: Industrial production, employment, economic diversification, food industries, Algeria.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الاتجاهات في الإنتاج الصناعي وتوظيف العمالة في الجزائر بين عامي 2013 و2022، مع التركيز على تأثير القطاعات المختلفة على الاقتصاد الوطني. تم استخدام أساليب تحليل البيانات الكمية، حيث تم جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية لكل قطاع.

خلصت الدراسة إلى وجود تباين ملحوظ في النمو بين القطاعات، حيث سجل قطاع المناجم والمحاجر زيادة في الإنتاج وعدد الموظفين، بينما عانت صناعات مثل الفولاذ والجلود من تراجع كبير. كما أظهرت النتائج أهمية تعزيز التنوع الاقتصادي وزيادة الاستثمارات في القطاعات الواعدة، مثل الصناعات الغذائية ومواد البناء، لدعم الاستدامة الاقتصادية وتحسين الأداء الصناعي العام.

الكلمات المفتاحية: الإنتاج الصناعي، توظيف العمالة، التنوع الاقتصادي، الصناعات الغذائية، الجزائر.

مقدمة:

شهد القطاع الصناعي في الجزائر تطورات ملحوظة خلال الفترة من 2013 إلى 2022، مما يعكس التحديات والفرص التي تواجه الاقتصاد الوطني. يعد تحليل هذه التطورات أمراً حيوياً لفهم الاتجاهات السائدة وتأثيرها على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام. من خلال تسليط الضوء على المؤشرات الصناعية ومعدلات الاستخدام، يمكن كشف النقاط القوية والضعيفة في البنية التحتية الصناعية، مما يساهم في صياغة استراتيجيات فعالة للتحسين.

يهدف هذا البحث إلى تحليل البيانات المتاحة لفهم الاتجاهات الحالية والمستقبلية في القطاع الصناعي، وتقديم توصيات لتحسين الأداء وتعزيز المساهمة الصناعية في النمو الاقتصادي. من خلال الإطار النظري الذي يدعم الدراسة، سنقوم بدراسة شاملة لمؤشرات الإنتاج، النظر في نظريات النمو وتأثيرها على الصناعة، واستعراض التطورات السنوية لمؤشر الإنتاج الصناعي.

كما سيتناول هذا البحث تحليلاً كمياً ونوعياً لتقديم صورة شاملة عن أداء الصناعات المختلفة في الجزائر، بما في ذلك دراسة أرقام الأعمال، وتطور عدد الوظائف، وأثرها على الاقتصاد الاجتماعي. بفضل هذه الجهود، يمكن لأصحاب القرار والمستثمرين فهم المشهد الصناعي بشكل أفضل، وبالتالي تعزيز الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

2. التأسيس النظري للصناعة وأهميتها في الاقتصاد

1.2. تعريف الصناعة

الصناعة هي نشاط اقتصادي يقوم به الإنسان باستعمال أجهزته وآلاته. متنوعة لإنتاج مواد جديدة من خلال استخدام مواد أولية عضوية وغير عضوية طبيعية. كانت أم صناعة لغرض إشباع حاجات الإنسان المتنوعة. (الديبي، 2018، صفحة 21)

تعتبر أيضاً، طبقاً للمفهوم الاقتصادي، أنها نشاط مجموعة من الوحدات والشركات المملوكة للأفراد أو القطاع العام، والتي تعمل على تطبيق الفن الإنتاجي في ظل الظروف الاقتصادية السائدة في

المجتمع. يساهم هذا في إنتاج مجموعة من المنتجات أو السلع والخدمات اللازمة لسد احتياجات العنصر البشري. أما مفهوم الصناعة من الجانب الإحصائي، فهي تعبر عن مجموعة من المنشآت سواء كانت بسيطة أو متطورة، وتكون متخصصة في إنتاج نوع أو مجموعة أنواع من المنتجات في صورة سلع وخدمات. (شاهين، 2019، صفحة 19).

2.2. أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد.

إن كل دول العالم تسعى إلى تحسين مستويات المعيشة وتحقيق حياة أفضل للأفراد. وهذا يتوقف على إنتاجية مجالات العمل المختلفة، مما يزيد من مسؤولية رجال الصناعة لتحسين الإنتاجية، خاصة في الدول الصناعية. حيث قد ازدادت أهمية قطاع الصناعة من خلال توفير السلع بالكميات المطلوبة في الأوقات الصحيحة وبأقل تكلفة. وتعد العمليات الإنتاجية متعددة، وتحدد السلع، وتقدم منتجًا عالي الكفاءة والجودة بأقل تكلفة، مع الحصول على رضا المستهلك (دودين، 2012، صفحة 31).

النمو الصناعي يقصد به الزيادة أو التغيير الكمي فقط في الإنتاج الصناعي أو في عدد الوحدات الإنتاجية بسبب الزيادة الكمية الحاصلة في العناصر المساهمة في الإنتاج الصناعي (الدليمي، 2018، صفحة 21).

تعتبر الصناعة من العناصر الأساسية في الاقتصاد، وتلعب دورًا حيويًا يتجلى في النقاط التالية: (شاهين، 2019، الصفحات 27-29)

- خلق فرص العمل: توفر الصناعة فرص عمل متعددة، مما يساهم في تقليص معدلات البطالة وزيادة الدخل للأفراد.
- زيادة الإنتاج: تساهم الصناعة في رفع مستويات الإنتاجية، مما يؤدي إلى تلبية احتياجات السوق المحلية والدولية.
- تحفيز النمو الاقتصادي: تؤدي الأنشطة الصناعية إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

- تنوع الاقتصاد: تساعد الصناعة في تنوع مصادر الدخل القومي، مما يقلل من الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل الزراعة.
- تعزيز الابتكار: تشجع البيئة الصناعية على البحث والتطوير والتكنولوجيا، مما يسهم في تحسين جودة المنتجات وزيادة التنافسية.
- تنمية البنية التحتية: تحتاج الأنشطة الصناعية إلى بنية تحتية قوية، مما يؤدي إلى تحسين المرافق والخدمات العامة في المجتمع.
- زيادة الصادرات: يمكن أن تسهم الصناعة في تعزيز الصادرات، مما يعزز ميزان المدفوعات ويدعم الاقتصاد الوطني.
- تحقيق التنمية المستدامة: يمكن للصناعات الحديثة أن تساهم في التنمية المستدامة من خلال اعتماد تقنيات صديقة للبيئة.

3. المؤشرات الصناعية

سنركز في هذا البحث على عدد من المؤشرات الصناعية الحيوية التي تعكس أداء القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة من 2013 إلى 2022. (الديوان الوطني للإحصاء، 2023) من أبرز هذه المؤشرات هو مؤشر الإنتاج الصناعي، الذي يشير إلى مستوى إنتاج السلع والخدمات في القطاع الصناعي ويعكس النمو أو التراجع في النشاط الصناعي.

مؤشر الإنتاج الصناعي في الجزائر هو مؤشر ربع سنوي (الأساس 100: 1989)، وهدفه الرئيسي هو قياس تطور حجم الإنتاج. السلاسل الزمنية للإنتاج المادي التي استخدمت لحساب المؤشرات الفصلية مستمدة من الاستطلاعات الفصلية للمعهد الوطني للإحصاء، ومكتملة أحيانًا وبشكل متقطع بمصادر أخرى (الوزارات، الشركات). الصيغة المستخدمة في الحساب هي صيغة لاسبير، حيث تمثل معايير الوزن حصة الفروع أو القطاعات في إجمالي العوامل الرئيسية للإنتاج في الصناعة (الوطنية العامة)، والتي تم تقييمها استنادًا إلى نفقات العمالة ومخصصات الاستهلاك (F.P.A.M)

عام 1989، والتي تُخصص للإنتاج المادي (باستثناء الأنشطة التجارية أو النقل (Office for National Statistics, March 2024).

كما سنحلل معدلات استخدام قدرات الإنتاج، والتي تعكس مدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة في المصانع، معدلات استخدام الطاقة الإنتاجية هي مقاييس لمدى استخدام الصناعات لطاقتها الإنتاجية. واستخدام الطاقة الإنتاجية هو النسبة المتوقعة للإنتاج الفعلي مقارنة بالإنتاج المحتمل (Statistique Canada, 2024).

المقصود بالإنتاج هو العناصر أو القوى التي تُستخدم في عمليات التشغيل، التي تتمثل ببساطة في ما يتطلبه كل من القوى البشرية والمعدات. كما يذكر أهمية الاستثمار في عناصر الأصول الثابتة عبر فترات زمنية مختلفة (دودين، 2012، صفحة 29). لذلك، سنستعرض الإنتاج الإجمالي حسب قطاع النشاط، مما يساعد في فهم توزيع الإنتاج بين القطاعات المختلفة. إنتاجية رأس المال:

يعني نسبة ما يحققه رأس المال المستمر في صناعة معينة من الفوائد الصناعية أو القيمة المضافة، وهو مقياس للمقارنة بين الصناعات المختلفة (الساك، 2020، صفحة 44)، فأرقام الأعمال حسب القطاع الصناعي ستكون محورًا أساسيًا، حيث تعطي مؤشرات على الأرباح والعائدات التي تحققها الصناعات المختلفة. الاستثمار في الصناعة هو مجموع قيم الموجودات من مباني ومعدات وأرض وخامات ومنتجات جاهزة ووسيلة نقدية. وهو من أفضل المعايير التي تعطي صورة واضحة عن المكنة الصناعية. ويعتمد على هذا المعيار في قياس الكَم الصناعي أن المصنع قد يكون عالي المكنة لكنه يتعطل أو يعمل بأقل من طاقته الإنتاجية. (الساك، 2020، صفحة 45)

أخيراً، سنناقش عدد الوظائف حسب القطاع وكيف يؤثر ذلك على الاقتصاد المحلي وتأثير الأوضاع الاقتصادية العامة على فرص العمل. يهدف هذا التحليل إلى تقديم رؤية شاملة للتوجهات الصناعية وسبل تطويرها في المستقبل.

4. عرض عام لمؤشرات التنوع الصناعي في الجزائر

1.4. مؤشر الإنتاج الصناعي

1.1.4. تحليل التطور السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي (2013-2022)

هذا الجدول يلخص التطورات في مؤشرات الإنتاج الصناعي خلال الفترة من 2013 إلى 2022.

جدول 01: مؤشر الإنتاج الصناعي (2013-2022)

السنة	المؤشر العام	مؤشر خارج المحروقات	مؤشر الصناعات التحويلية
2013	90.1	81.5	47
2014	94.5	83.9	47.4
2015	98.2	89.8	50.4
2016	97.6	88.9	48.2
2017	102.3	95.1	51.7
2018	103.2	97.5	54
2019	104.7	99.5	52.4
2020	96.5	91.6	45.7
2021	100.9	96.3	45.9
2022	103.9	99.1	44.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، النشاط الصناعي من 2013 إلى 2022، ص ص 26-27.

مؤشر الإنتاج الصناعي العام ارتفع تدريجيًا منذ عام 2013 حيث بدأ بمعدل 90.1، وصولاً إلى 104.7 في عام 2021. لكن في عام 2022، شهد المؤشر انخفاضاً إلى 96.5، مما يشير إلى تراجع ملحوظ بعد فترة من النمو.

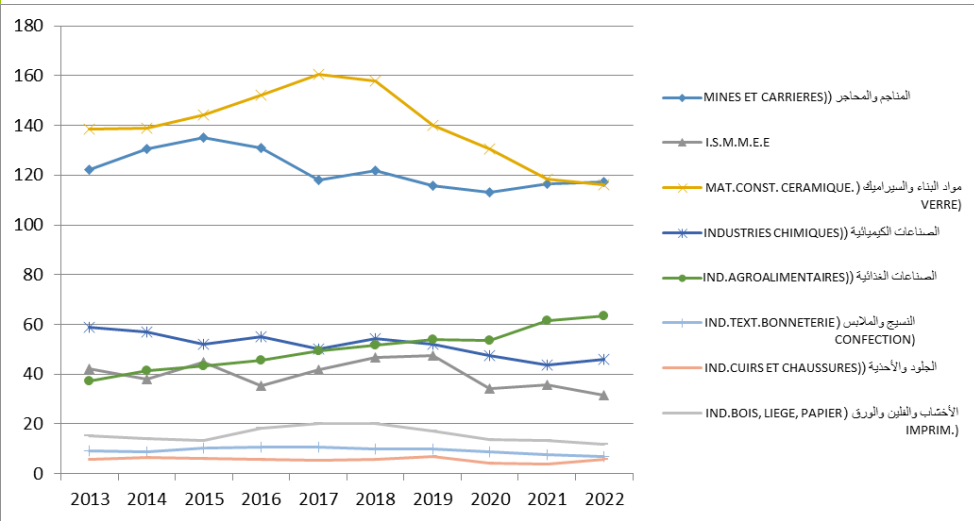
- مؤشر الإنتاج خارج المحروقات يُظهر اتجاهًا مشابهًا، حيث انتقل من 81.5 في 2013 إلى 99.5 في 2021، مع تراجع طفيف إلى 91.6 في 2022. هذا يدل على تحسن مستمر في الإنتاج خارج قطاع المحروقات خلال معظم السنوات.

- مؤشر الصناعات التحويلية بدء من 47.0 في 2013، شهد أيضًا نموًا حتى بلوغه 54.0 في 2021. ومع ذلك، انخفض بشكل ملحوظ إلى 45.7 في 2022. هذا التراجع يعكس تحديات كبيرة تواجه الصناعات التحويلية مقارنة بالقطاعات الأخرى.

2.1.4. التطور السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي حسب طبيعة النشاط (2022-2013)

أظهرت بيانات الطاقة (ENERGIE) نموًا مستمرًا من 383.8 في 2013 إلى 587.5 في 2022، مما يدل على زيادة كبيرة في الطلب والمشروعات المرتبطة بالطاقة. بالمقابل، سجل قطاع المناجم والمحاجر تذبذبًا طفيفًا في الأداء، حيث بدأت المعدلات من 122.3 في 2013 ووصلت إلى 117.3 في 2022، مما يعكس استقرارًا نسبيًا ولكن بتراجع بسيط في السنوات الأخيرة.

الشكل 01: التطور السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي حسب طبيعة النشاط (2022-2013)



المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، النشاط الصناعي من 2013 إلى 2022، ص ص 26-27.

- قطاع الصناعات الفولاذية والمعادن والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية شهد تراجعًا ملحوظًا، حيث انخفض من 42.2 في 2013 إلى 31.5 في 2022، مما ينعكس عن وجود مشكلات هيكلية تؤثر على هذا القطاع. في حين تظهر نتائج مواد البناء والسيراميك زيادة تدريجية في السنوات

الأولى، لكنها تراجعت إلى 116.3 في 2022 بعد الوصول إلى ذروته في 160.6 في 2017، مما يشير إلى تقلبات في الطلب.

- قطاع الصناعات الكيماوية شهد تراجعاً طفيفاً من 59.0 في 2013 إلى 46.1 في 2022، مما يعكس تحديات في السوق. وفيما يتعلق بالصناعات الغذائية، فرغم الزيادة المضطربة من 37.1 إلى 63.4، تشير البيانات إلى الحاجة المستمرة لتحسين الكفاءة الإنتاجية.

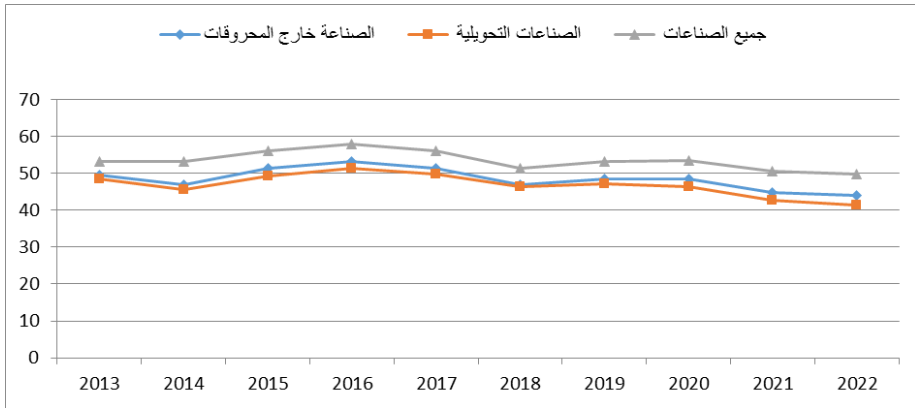
- قطاع النسيج والملابس استمر في الانخفاض، بداية من 9.0 في 2013 إلى 6.9 في 2022، مما يحمل دلالة على عدم الاستقرار والضغط من المنافسة. بينما شهد قطاع الجلود والأحذية تقلبات طفيفة، حيث تحرك بين 5.2 و6.8، مما يعكس أوضاعاً غير مستقرة.

- قطاع الأخشاب والفلين والورق تراجع بشكل ملحوظ، حيث انخفض من 15.4 إلى 11.7، مما يدل على التحديات المعنوية في هذا المجال. أخيراً، قطاع الصناعات المتنوعة أظهر زيادة ملحوظة من 8.5 إلى 16.3، مما يعكس قدرة هذا القطاع على التكيف والنمو في سياق اقتصادي متغير.

2.4. معدل استخدام قدرات الإنتاج

1.2.4. التطور السنوي لمعدلات استخدام قدرات الإنتاج

الشكل 02: التطور السنوي لمعدلات استخدام قدرات الإنتاج



المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، النشاط الصناعي من 2013 إلى 2022، ص ص 30-31.

معدل استخدام الصناعة خارج المحروقات شهد انخفاضاً ملحوظاً، حيث بلغ الحد الأدنى 44.1% في عام 2022، في حين كان الحد الأقصى 53.3% في عام 2016. الفارق بين هذه النسب هو 9.2%. بالنسبة لمعدل استخدام الصناعات التحويلية، فقد سجل الحد الأدنى 41.3% في 2022 والحد الأقصى 51.3% في 2016، مع فارق قدره 10.0%. أما معدل استخدام جميع الصناعات، فتراوح بين 49.9% في 2022 و57.9% في 2016، مما يشير إلى فرق قدره 8.0%.

على مستوى الاتجاهات الزمنية، لوحظ أن الفترة من 2013 إلى 2016 شهدت ارتفاعاً تدريجياً في المعدلات حتى الوصول إلى ذروتها في 2016. أما الفترة من 2016 إلى 2022، فكانت مرتبطة بانخفاض مستمر في جميع القطاعات، مما يدل على تراجع واضح في الأداء الاقتصادي.

إجراء تحليل الفروق النسبية، نجد أن قطاع الصناعة خارج المحروقات انخفض بمعدل 5.3% من عام 2016 إلى 2022. في حين انخفض معدل الصناعات التحويلية بمعدل 10.0% بعد ذروته في 2016. جميع الصناعات أيضًا تدل على انخفاض بمعدل 8.0%، مما يعكس تراجعًا عامًا في الاقتصاد.

عند حساب المتوسطات، يبلغ متوسط معدل استخدام الصناعة خارج المحروقات 48.7%، بينما متوسط المعدل للصناعات التحويلية يصل إلى 45.3%، ومتوسط جميع الصناعات هو 52.0%.

فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية المؤثرة، فإن اعتماد الاقتصاد على صادرات المحروقات أدى إلى هشاشة النمو، بالإضافة إلى نقص الاستثمارات في قطاع الصناعة غير النفطية. كما أن زيادة التكاليف التشغيلية والمنافسة الدولية ساهمت في تفاقم الوضع.

تتوقع البيانات استمرار الانخفاض في معدلات الاستخدام إذا لم يتم اتخاذ إجراءات فعالة لتنويع الاقتصاد. من الأهمية بمكان تعزيز القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات الأجنبية لتحقيق الانتعاش المستدام في المستقبل.

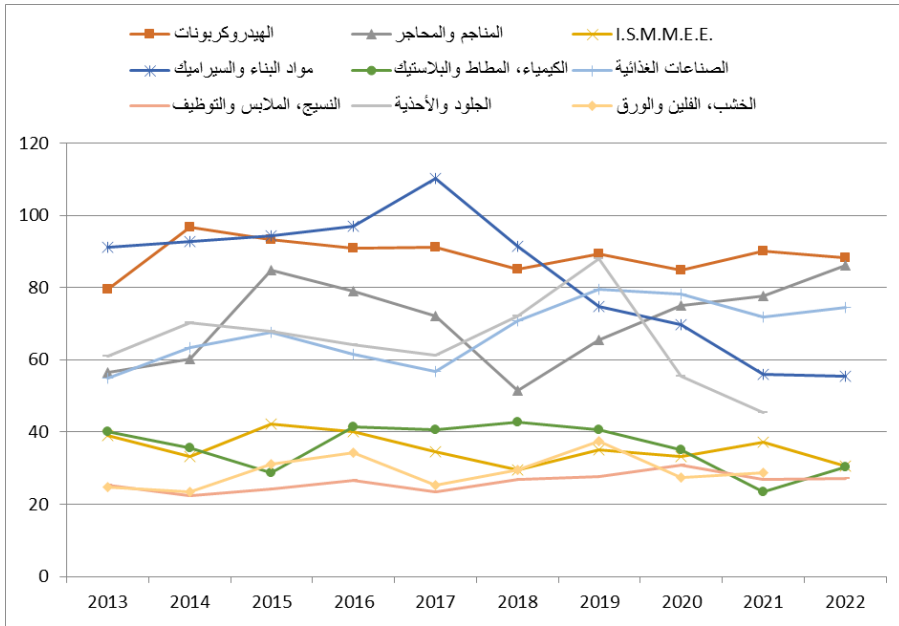
2.2.4. التطور السنوي لمعدلات استخدام قدرات الإنتاج حسب طبيعة النشاط

حظي قطاع الهيدروكربونات بتقلبات ملحوظة على مر السنوات. بدأ بمعدل 79.6 في 2013 وحقق ذروته عند 96.8 في 2014، لكن بعد ذلك شهد تراجعًا مستمرًا حتى وصل إلى 88.2 في 2022. هذا التذبذب يعكس الضغوط الناتجة عن تقلبات الأسعار والجوانب السوقية التي تؤثر على هذا القطاع الحيوي.

أما قطاع المناجم والمحاجر فشهد نموًا إيجابيًا مستمرًا، حيث ارتفع المعدل من 56.4 في 2013 إلى 86.2 في 2022. يشير هذا الأداء إلى زيادة الطلب على المواد الخام والتوسع في الاستثمارات، مما يعكس استقرارًا نسبيًا مقارنةً بقطاعات أخرى.

بالنسبة لمؤشر الصناعات الفولاذية والمعادن والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية، فكان أدائه متبايناً بشكل ملحوظ. بدأ بمعدل 39.0 في 2013 ولكنه تراجع باستمرار حتى وصل إلى 30.5 في 2022. هذا الانخفاض يشير إلى تحديات هيكلية وصعوبات في التكيف مع التغيرات الاقتصادية.

الشكل 3: التطور السنوي لمعدلات استخدام قدرات الإنتاج حسب طبيعة النشاط (2013-2022)



المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، النشاط الصناعي من 2013 إلى 2022، ص ص 30-31

فيما يتعلق بمواد البناء والسيراميك، بدأ مؤشر هذا القطاع بقوة حيث سجل 91.2 في 2013 وارتفع إلى 110.3 في 2017، لكنه واجه تراجعاً حاداً ليصل إلى 55.4 في 2022. يعكس هذا الانخفاض تغيرات سلبية في الطلب وتأثيرات سلبية على الإنتاج.

بينما قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك شهد تذبذباً أيضاً، حيث بدأ بمعدل 40.2 وتراجع ليصل إلى 23.3 في 2021 قبل أن يرتفع قليلاً إلى 30.4 في 2022. يدل هذا الأداء على عدم استقرار، مما يبرز الحاجة إلى تحسين استراتيجيات الإنتاج.

عند النظر إلى الصناعات الغذائية، نلاحظ أن الأداء كان أكثر استقرارًا. بدأ بمعدل 54.9 وزاد إلى 79.5 في 2019، مما يدل على زيادة مطردة في الطلب. رغم الانخفاض الطفيف إلى 74.4 في 2022، إلا أن القطاع لا يزال يواجه فرص نمو إيجابية في ظل الطلب على المنتجات الغذائية.

بينما مؤشر النسيج والملابس أظهر نوعًا من الاستقرار النسبي، حيث بدأ بمعدل 25.4 وارتفع قليلاً ليصل إلى 27.2 في 2022. يحتاج هذا القطاع إلى تحسينات لتحسين معدلات النمو.

أما بالنسبة لمؤشر الجلود والأحذية، فقد بدأ بمعدل 61.1 ولكن تراجع في السنوات اللاحقة ووصل إلى 63.7 في 2022. يعكس هذا الأداء التحديات التي تواجه الطلب في السوق.

وأخيرًا، قطاع الأخشاب والفلين والورق واجه صعوبات ملحوظة، حيث بدأ بمعدل 24.8 وتراجع إلى 22.5 في 2022. هذا الأداء يعكس التحديات التي تواجه هذا القطاع في المنافسة والابتكار.

3.4. الإنتاج الإجمالي

من خلال البيانات، يظهر أن إنتاج قطاع "المياه والطاقة" شهد نموًا متواصلًا من 282,875.9 مليون دينار جزائري في 2014 إلى 478,302.7 في 2022، مما يعكس زيادة الطلب على الطاقة والمياه.

الجدول 2: تطور الإنتاج الإجمالي حسب قطاع النشاط (الوحدة: مليون دينار جزائري)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2
المياه والطاقة	282,875.9	305,468.9	364,771.1	402,357.0	416,284.3	436,765.0	443,499.5	457,022.8	2.7
المناجم والمحاجر	45,243.3	51,501.5	55,787.3	50,184.7	58,131.6	61,340.3	63,315.5	69,601.6	1.9
الصناعات الفولاذية والمعادن	347,685.2	400,125.7	405,650.7	422,899.2	447,152.2	524,133.4	402,259.8	509,727.2	10.1
مواد البناء	147,986.5	169,771.9	182,578.8	198,884.2	208,961.4	207,024.2	201,038.4	201,943.3	2.2
الكيمياء والمطاط	186,557.1	197,841.8	208,259.5	213,161.0	226,315.6	234,923.8	241,071.5	256,480.5	1.8
الصناعات الغذائية والزراعية	1,065,341.7	1,158,484.5	1,262,015.8	1,339,627.6	1,417,562.2	1,464,000.6	1,510,666.7	1,632,590.6	80.9
المنسوجات والملابس	45,660.1	47,351.1	53,752.8	62,367.9	66,164.1	76,232.5	76,954.2	94,767.8	9.9
الجلود والأحذية	6,779.4	6,659.8	6,665.0	6,654.9	7,184.7	7,637.5	7,273.7	8,402.5	0.5
الخشب والفلين والورق	42,150.1	42,634.1	47,689.0	53,815.0	58,773.5	62,061.0	56,215.1	57,465.0	6.6
صناعات متنوعة	52,428.1	44,875.2	48,001.5	52,108.4	58,448.9	62,725.7	65,179.5	65,371.4	2.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، النشاط الصناعي من 2013 إلى 2022، ص ص 40-41

أما بالنسبة لقطاع " المناجم والمحاجر "، فبعد استقرار نسبي بين 45,243.3 في 2014 و 69,601.6 في 2021، شهد قفزة كبيرة إلى 123,151.9 في 2022، مما يدل على انتعاش في هذا القطاع.

وفي ضوء بيانات "الصناعات الفولاذية والمعادن والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية"، فقد ارتفع الإنتاج من 347,685.2 مليون دينار جزائري في 2014 إلى 581,480.1 في 2022، مما يبرز نجاح الصناعة في تلبية السوق.

قطاع " مواد البناء " أظهر تزايداً تدريجياً، حيث ارتفع الإنتاج من 147,986.5 إلى 243,892.2، مما يعكس زيادة نشاط البناء.

بينما " الكيمياء والمطاط " انتقل من 186,557.1 إلى 286,421.8، مما يشير إلى نشاط ملحوظ في الصناعات الكيميائية.

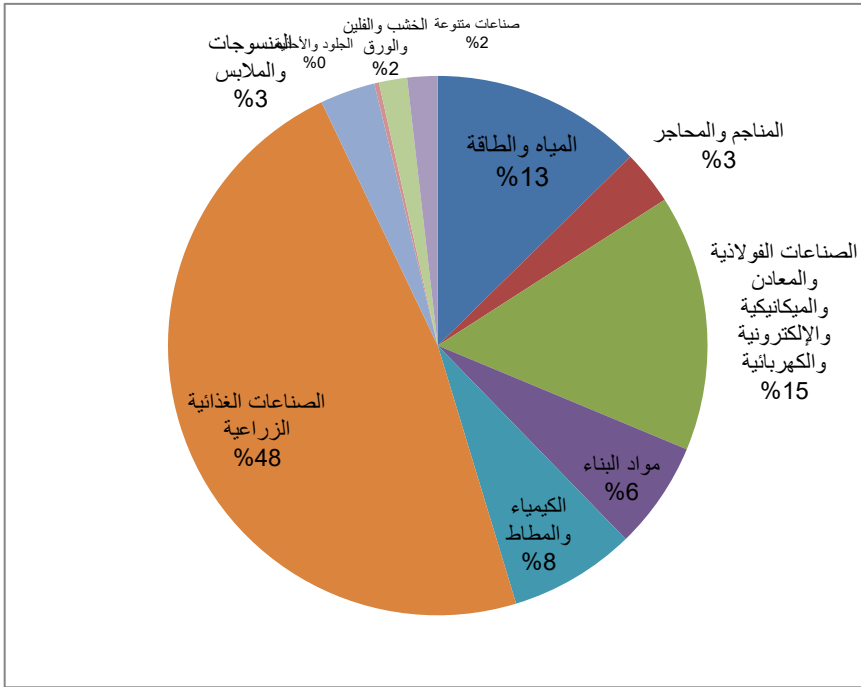
ورغم النمو المطرد في " الصناعات الغذائية الزراعية "، الذي حقق قفزة من 1,065,341.7 إلى 1,799,980.9، كان هناك أيضاً تحسن في قطاع " المنسوجات والملابس " من 45,660.1 إلى 124,899.9.

تحليل اتجاهات الإنتاج الصناعي في الجزائر: الفترة ما بين 2013 و2022

كذلك، شهدت صناعات الأحذية والجلود أداءً مستقرًا، حيث ارتفع من 6,779.4 إلى 10,580.5، بينما حققت صناعات الأخشاب نتيجة إيجابية من 42,150.1 إلى 63,806.6.

أخيرًا، على الرغم من تذبذب "صناعات متنوعة"، فقد استقر عند 68,742.2 في 2022، مما يشير إلى استقرار نسبي في هذا القطاع.

الشكل 4: نسبة المساهمة في الإنتاج الصناعي حسب طبيعة كل نشاط لسنة 2022



- الهيمنة في قطاع الصناعات الغذائية: تُظهر البيانات أن الصناعات الغذائية الزراعية تشكل النسبة الأكبر من المساهمة في الإنتاج الصناعي، حيث تمثل 47.60%. تعكس هذه النسبة أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، مما يدل على الطلب المرتفع على المنتجات الغذائية. تعتبر هذه الصناعات أساساً للأمن الغذائي وتوفير فرص العمل في مختلف مناطق البلاد.

- دور الصناعات الفولاذية والمعادن: يأتي القطاع الفولاذي والمعادن في المرتبة الثانية بنحو 15.38% من إجمالي الإنتاج. تشير هذه النسبة إلى أهمية هذا القطاع في دعم البنية التحتية والصناعات الأخرى، مثل البناء والنقل، مما يجعله قطاعاً حيوياً لتنمية الاقتصاد.

- أهمية المياه والطاقة: يسهم قطاع المياه والطاقة بنسبة 12.65%، مما يعكس الدور الحيوي الذي تلعبه هذه الموارد في دعم العمليات الصناعية بمختلف القطاعات. تعتبر الطاقة والمياه أساسيات لا غنى عنها لضمان استدامة الإنتاج وضمان تدفق الإمدادات.

- القطاعات ذات المساهمة المنخفضة: بالنظر إلى القطاعات الأقل مساهمة، نجد أن الجلود والأحذية والخشب والفلين والورق تمتلكان نسباً منخفضة، مما قد يشير إلى وجود تحديات في تطوير هذه الصناعات أو انخفاض الطلب عليها. قد تحتاج هذه القطاعات إلى استراتيجيات لتحفيز النمو وتعزيز القدرة التنافسية.

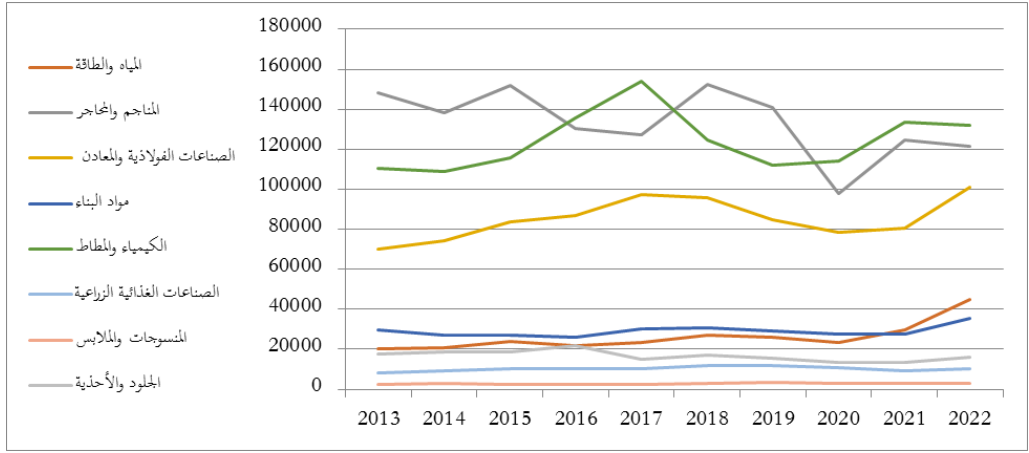
- الحاجة إلى توازن في النمو: يظهر الجدول توازناً نسبياً بين القطاعات المختلفة، لكن التركيز الأكبر على الأغذية يدعو إلى دراسة سبل تعزيز الابتكار والتطوير في القطاعات الأقل مساهمة. ينبغي أن تسعى السياسات الاقتصادية إلى تنويع الإنتاج الصناعي وتعزيز القطاعات الأخرى لضمان نمو اقتصادي مستدام وتوفير فرص عمل جديدة.

4.4. رقم الأعمال في النشاط الصناعي

يُظهر تحليل الأرقام الخاصة بتطور أرقام الأعمال للقطاعات الصناعية خلال فترة من 2013 إلى 2022 مجموعة من الاتجاهات المثيرة للاهتمام.

تحليل اتجاهات الإنتاج الصناعي في الجزائر: الفترة ما بين 2013 و2022

الشكل 5: تحليل تطور أرقام الأعمال حسب القطاع الصناعي (2013-2022)



المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، النشاط الصناعي من 2013 إلى 2022، ص ص 40-41

المناجم والمحاجر شهدت زيادة ملحوظة، حيث انتقلت من 20,364 مليون د.ج في 2013 إلى 45,068 مليون د.ج في 2022، مما يدل على نمواً قوياً، يعكس استغلال الموارد الطبيعية بشكل أفضل وزيادة في الطلب على المعادن.

في المقابل، كانت الصناعات الفولاذية والمعادن تعاني من تذبذبات، بدأت بـ 148,059 مليون د.ج في 2013، لكنها تراجعت إلى 121,673 مليون د.ج في 2022، مما يشير إلى بعض التحديات التي تواجه هذا القطاع، مثل تقلبات في أسعار المواد الخام.

أما مواد البناء فقد شهدت تقدماً مستمراً، حيث ارتفعت من 70,316 مليون د.ج إلى 100,860 مليون د.ج، مما يعكس انتعاش سوق البناء والتشييد.

فيما يتعلق بالكيمياء والصيدلة، حققت استقراراً نسبياً، مع زيادة ملحوظة في عام 2022 حيث بلغت 35,253 مليون د.ج، مما يدل على الاهتمام المتزايد في هذه المجالات الصحية والصناعية.

الصناعات الغذائية، رغم تقلباتها، تظل قوية، حيث سجلت 131,984 مليون د.ج في 2022، مما يعكس الطلب المتواصل على المواد الغذائية.

على الجانب الآخر، المنسوجات والملابس والجلود والأحذية واجهتا تحديات، حيث لم يتجاوز رقم الأعمال في الأولى 10,195 مليون د.ج وفي الثانية 3,195 مليون د.ج، مما يشير إلى ضرورة إعادة تقييم استراتيجيات الإنتاج والتسويق.

أخيراً، الخشب والفلين والورق شهدت تحسناً طفيفاً، لكن يبقى نموها دون مستوى الطموح، مما يستدعي مزيداً من الابتكار لتعزيز المنافسة في السوق.

5.4. العمالة في النشاط الصناعي

تُظهر البيانات المتعلقة بتطور عدد الموظفين في القطاعات الصناعية من 2013 إلى 2022 بعض الاتجاهات المهمة التي تعكس التغيرات في سوق العمل.

الجدول 3: تحليل تطور الوظائف حسب القطاع الصناعي (2013-2022)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	القطاع
45068	29559	23273	25873	27242	23471	21653	24145	20633	20364	المياه والطاقة
12167 3	12469 1	98138	14073 5	15246 1	12701 8	13052 6	15189 3	13845 1	14805 9	المناجم والمحاجر
10086 0	80516	78399	84837	95589	97630	87004	83478	74093	70316	الصناعات الفولاذية والمعادن
35253	27520	27414	29222	30916	30360	25837	27157	26987	29550	مواد البناء
13198 4	13379 8	11423 8	11189 5	12462 2	15427 0	13590 5	11570 4	10890 8	11032 2	الكيمياء والمطاط
10195	9006	10568	11827	11813	10554	10479	10480	9032	8024	الصناعات الغذائية الزراعية
3195	2954	3011	3466	3002	2554	2210	2508	2868	2217	المنسوجات والملابس
16249	13525	13307	15608	17063	15053	21888	18831	18746	17611	الجلود والأحذية

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، النشاط الصناعي من 2013 إلى 2022، ص 42.

- المناجم والمحاجر: شهد هذا القطاع زيادة مستمرة في عدد الموظفين، حيث ارتفع العدد من 6,745 في 2013 إلى 8,409 في 2022. يظهر هذا النمو التزام القطاع بتوسيع عمليات الاستغلال وزيادة الإنتاج.
- الصناعات الفولاذية والمعادن: تواجه الصناعات الفولاذية والمعادن تقلبات ملحوظة، فقد زادت الأعداد في السنوات الأولى، لكنها انخفضت بشكل حاد إلى 36,290 في 2022، مما يدل على تحديات هيكلية أو عوامل اقتصادية أثرت على هذا القطاع.
- مواد البناء: تظل أعداد الموظفين في مواد البناء مستقرة نسبيًا، حيث استمر العدد في الارتفاع ببطء، مسجلًا 16,949 في 2022. تعكس هذه الزيادة الطلب الثابت على البناء والتشييد.
- الكيمياء والصيدلة: أظهر عدد الموظفين في الكيمياء والصيدلة استقرارًا نسبيًا، مع تسجيل 7,531 موظفًا في 2022. رغم بعض التقلصات، يبقى القطاع قويًا ويساهم بشكل جيد في الاقتصاد.
- الصناعات الغذائية: تظهر الصناعات الغذائية استقرارًا أيضًا، حيث بلغ عدد الموظفين 18,424 في 2022. تلعب هذه الصناعة دورًا حيويًا في توفير الغذاء وتأمين وظائف دائمة.
- المنسوجات والملابس: تشهد المنسوجات والملابس تراجعًا طفيفًا مستمرًا في عدد الموظفين، حيث انخفض العدد إلى 6,531 في 2022. يعكس هذا الاتجاه الضغوط التي يواجهها القطاع بسبب المنافسة وتغيرات السوق.
- الجلود والأحذية: عدد الموظفين في الجلود والأحذية ما زال منخفضًا، حيث وصل إلى 1,543 في 2022. يعكس هذا الأثر السلبي للتحديات الاقتصادية على هذا النوع من الصناعات.
- الخشب والفلين والورق: شهد هذا القطاع أيضًا انخفاضًا في عدد الموظفين، حيث بلغ 6,116 في 2022، مما قد يشير إلى تحديات في تحقيق الاستدامة والنمو.

- تسجل البيانات زيادة عامة في بعض القطاعات مثل المناجم والمحاجر، بينما تعاني قطاعات أخرى من تراجع مستمر في عدد الموظفين. يُظهر هذا التباين الحاجة إلى استراتيجيات مرنة لتطوير القطاعات الأقل نجاحًا وتعزيز النمو المستدام في جميع المجالات.

5. خاتمة

شهد مؤشر الإنتاج الصناعي العام في الجزائر ارتفاعًا تدريجيًا حتى 2021، حيث بلغ 104.7، لكنه انخفض إلى 96.5 في 2022. بالرغم من التحسن المستمر في الإنتاج خارج المحروقات، عانت بعض القطاعات مثل الصناعات التحويلية، حيث انخفض مؤشرها من 54.0 إلى 45.7، مما يعكس تحديات هيكلية مستمرة. نمو قطاع الطاقة كان ملحوظًا، في حين استقر قطاع المناجم، وواجهت الصناعات الفولاذية والكبوية بعض التحديات، بينما حققت الصناعات الغذائية نتائج إيجابية.

كما شهد معدل استخدام الصناعة خارج المحروقات انخفاضًا إلى 44.1% في 2022 بعد ذروة في 2016، مع تراجع مماثل في الصناعات التحويلية إلى 41.3%. هذا الاتجاه يدل على تراجع اقتصادي واسع النطاق بعد فترة من النمو.

قطاع الهيدروكربونات شهد تقلبات، بينما حقق قطاع المناجم نموًا ملحوظًا. عانت الصناعات الفولاذية من تحديات هيكلية، بينما ازدهرت الصناعات الغذائية، مما يبرز أهمية التنوع الاقتصادي وزيادة الاستثمارات لتحسين الأداء الصناعي المستدام.

أظهر قطاع "المياه والطاقة" نموًا مستمرًا من 282,875.9 مليون دينار جزائري في 2014 إلى 478,302.7 في 2022، وسجل قطاع المناجم والمحاجر قفزة كبيرة بقيمة 123,151.9 مليون دينار جزائري. بينما حققت مواد البناء تقدمًا مستمرًا، عانت قطاعات مثل الجلود والأحذية من تحديات، مما يستدعي ضرورة إعادة تقييم استراتيجيات الإنتاج والتسويق.

فيما يتعلق بالقوى العاملة، ارتفع عدد موظفي قطاع المناجم والمحاجر من 6,745 في 2013 إلى 8,409 في 2022، بينما تراجعت أعداد موظفي الصناعات الفولاذية إلى 36,290. استمرت أعداد

موظفي مواد البناء في الاستقرار، بينما انخفضت أعداد موظفي النسيج والجلود، مما يشير إلى الضغط الذي يواجهه القطاع.

بصفة عامة، تعكس هذه البيانات تباينًا في النمو بين القطاعات، مما يستدعي استراتيجيات مرنة تعزز النمو المستدام وتدعم القطاعات الأقل نجاحًا.

المراجع:

Office for National Statistics. (March 2024.). industrial activity from 2013 to 2022, Statistical Collections No. 237/2024,, . Algiers: Office for National Statistics.

Statistique Canada. (2024, 5 19). Taux d'utilisation de la capacité (TUC). Retrieved from Statistique Canada: https://www23.statcan.gc.ca/imdb/p2SV_f.pl?Function=getSurvey&SDDS=2821

أحمد يوسف دودين. (2012). إدارة الإنتاج و العمليات . عمان، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

الديوان الوطني للإحصاء. (2023). النشاط الصناعي من 2013 إلى 2022. الجزائر: الديوان الوطني للإحصاء.

صبيح أحمد الدليمي. (2018). ، جغرافية الصناعة من منظور معاصر. عمان، الأردن: دار أمجد للنشر والطباعة.

محمد شاهين. (2019). ، الصناعات العربية وآثرها على التنمية الاقتصادية. القاهرة، مصر: دار حميثا للنشر.

محمد أزهر سعيد السالك. (2020). جغرافية الصناعة (منظور معاصر). دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.